بوتين في تركيا: هل من تأثير على مواقف أردوغان؟

■ حميدي العبدالله

يتساءل كثيرون عما يمكن أن تحققه زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ومحادثاته مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ولا سيما لجهة الموقف التركي من الأزمة السورية، حيث أنّ موسكو وأنقرة تتخذان مواقف متناقضة تماماً من الأزمة، ففي حين يدعو الرئيس التركي إلى إطاحة النظام في سورية بالقوة العسكرية وبالتدخل الخارجي، ويدعو إلى إقامة مناطق حظر جوي ومناطق آمنة للمعارضة، فإنّ روسيا تدعو إلى حلّ الأزمة عبر حوار سوري – سوري بعيداً عن التدخلات الخارجية.

اللقاء على مستوى القمة ليس الأول بين المسؤولين الروس والأتراك منذ اندلاع الأزمة السورية، ولكن جميع اللقاءات السابقة لم تترك أيّ أثر على مواقف الطرفين، فلا مساعي تركيا نجحت في تغيير الموقف الروسي من الأزمة، ولا مساعي روسيا نجحت في تغيير الموقف التركي، والأرجح أنّ نتائج الزيارة الجديدة لن تختلف عن الزيارات السابقة، وإذا كان هناك من اختلاف فهو بسبب اختلاف السياق السياسي العام، وليس تغيير في مواقف الطرفين، والمقصود بالتغيير في السياق العام، أيّ أنّ الولايات المتحدة التي قادت التحالف ضدّ سورية في السنوات الماضية لم يعد من ضمن أولوياتها الآن العمل على إسقاط النظام، كما كان عليه الحال في السنوات الثلاث الماضية، اليوم الولايات المتحدة ترى أنّ الأولوية لمحاربة «داعش»، وتمارس أشكالاً مختلفة لإقناع تركيا بالانضمام إلى هذا التحالف، ولكن من دون نجاح، وبديهي أنّ التوتر الذي تشهده العلاقات الأميركية – التركية على خلفية هذه المسألة ستكون حاضرة في خلفية القمة الروسية – التركية، لكن ليس من أجل تغيير مواقف الحكومة التركية من الأزمة السورية، أو تغيير موقف روسيا منها، بل تجاوز هذه المسألة نحو استقواء كلّ دولة بالدول الأخرى للوقوف في وجه الولايات المتحدة، أيّ أنّ تركيا أردوغان هي بحاجة اليوم إلى التلويح بورقة تطوير وتوطيد العلاقات مع روسيا للضغط على الولايات المتحدة لتغيير موقفها من تركيا وتخفيف ضغوطها عليها لجهة ضرورة الالتزام بمحاربة «داعش» وتقديم الدعم الكامل للتحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة. كما أنّ روسيا بحاجة إلى استخدام ورقة توطيد العلاقات مع تركيا للضغط على الولايات المتحدة والحكومات الغربية التي فرضت عقوبات اقتصادية كان لها أثر سلبي على الاقتصاد الروسي كما اعترف بذلك مسؤول روسي كبير في الحكومة الروسية، وفي ضوء هذه الاحتياجات المتبادلة فالأرجح أنّ الأزمة السورية لن تكون في صلب محادثات بوتين مع أردوغان، وسيكتفي الرئيسان بتبادل وجهات النظر حولها، ولكن من دون أيّ تغيير في مواقفهما. والأمر ذاته ينطبق على ملفات أخرى مثل الوضع في العراق والملف النووي الإيراني.

والأرجح أنّ الجزء الهامّ من المحادثات سيتركز على تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، لأنّ روسيا تحتاج إلى ذلك في سياق سياسة البحث عن بدائل للعلاقات مع الغرب بعد العقوبات، وتركيا للتعويض عن خسائرها الاقتصادية في سورية والعراق وليبيا ومصر جراء سياستها القائمة على تغذية الاضطراب والحروب والتدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة، حيث لم يبق لتركيا من صديق سوى دولة قطر، ومعروف أنّ الاقتصاد التركي سجل أول انكماش منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم.

تركيا تراوغ لكنها تعرف حدودها

■ روزانا رمال

لم ينعقد المجلس الاستراتيجي التركي ـ الروسي على مستوى مشاركة الرئيس فلاديمير بوتين زائراً إلى أنقرة، عبثاً ولا ترفاً، ولا لأنّ القانون الذي تتشكل على أساسه هذه المجالس يلزم بذلك.

المجلس عادة يترأسه رؤساء الدول عندما يكون ثمة ما يستحق بين الدولتين لقاء قمة يتخذ من المجلس سبباً، ويكون النقاش أبعد من مواضيع مجالس التنسيق التي يفي بأغراضها رؤساء الحكومات، والوزراء المعنيون.

أو يحضر الرؤساء عندما يكون للعلاقات الثنائية ما يستدعي الإضاءة عليه من فوق واجتذاب الاهتمام لمنح هذا البعد الثنائي زخماً يستحقه برأي الرؤساء.

لكن العلاقات الروسية ـ التركية على المستوى السياسي تجاه الملفات العالقة التي تشكل محور اهتمام الدولتين والحكومتين والرئيسين في أسوأ حالاتها، سواء ما يتصل بأوكرانيا أو ما يتصل بسورية، والقضيتان في ظلّ حلحلة الملف النووي الإيراني الذي لم تكن تركيا يوماً عقبة فيه، هما قضيتا العالم اليوم.

وكذلك العلاقات الروسية ـ التركية الثنائية في أسوأ أيامها، فتركيا تورّطت في ملف الغاز بمشروعي أنابيب مهمتهما المضاربة على الغاز الروسي، واحد من أذربيجان والثاني من قطر، وراهنت على الحرب على سورية أن تحدّ من قوة روسيا لتستردّ هنغاريا إلى خط نابوكو من أذربيجان، وعلى الحرب نفسها لتسيير خط الغاز القطري عبر سورية فتركيا إلى أوروبا، وتركيا منافس سياحي لروسيا في اجتذاب السياح الغربيين، كما أنها دولة صناعية تسعى إلى دخول السوق الأوروبية كما هو حال روسيا والصناعات الخفيفة لدى كلّ منهما.

نتائج القمة تقول عكس ذلك تماما، فهي تقول إنّ تركيا حصلت على جوائز اقتصادية لا ينالها إلا المنتصر، بينما هي في حلف المهزومين في حربي سورية وأوكرانيا وتمنياتها لم تعد تصرف لدى حلفائها، كما قال تصريح الخارجية الأميركية عن الموقف السلبي من الطرح التركي للمنطقة العازلة على الحدود السورية التركية.

تنال تركيا مفاعل نووياً، وشراكة في خط الأنابيب الروسي عبر البحر الأسود الذي كانت تعارضه واتفاقية تبادل تجاري بمئة مليار دولار، ومليوني سائح تتبادل مثلهما مع روسيا، وتخفيضاً لسعر الغاز الروسي عن سعر البيع لأوروبا بستة بالمئة لمنح صناعاتها قوة تنافسية في أسواق أوروبا.

تنال تركيا قبولاً روسياً بتعليم اللغة التترية كلغة ثانية في شبه جزيرة القرم، وهي من استخدم خصوصية علاقتها بالتتار ضدّ روسيا.

يتحدث أردوغان وبوتين كلّ بلغة عن الرئيس السوري بشار الأسد، ورغم ذلك يقول بوتين اتفقنا على الساسيات واختلفنا على التفاصيل، ويقول أردوغان الخلاف كبير حول سورية.

في السياسة اتفاق معلن وحيد هو السعي إلى حلّ شامل للأزمة في سورية تشارك من خلاله تركيا مع مصر والسعودية وإيران ودول مجلس الأمن الخمسة الكبار في مجموعة جديدة لأصدقاء الحلّ في سورية.

القيمة الوحيدة لهذا الإطار أنه يمنح تركيا فرصة التذرّع بالعجز عن فرض رأيها لتتخلى عنه، فيصير الاجتماع هو مبرّر النزول عن الشجرة كي تخرج المجموعة بمبادرة سياسية أمنية هي ما اتفق عليه الروس والأميركيون والمبعوث الدولي ستيفان دي ميستورا، وجوهرها الحرب على الإرهاب أمنياً واعتماد الاحتكام إلى صناديق الاقتراع سياسياً.

بعد تفاهمات فيينا حول الملف النووي الإيراني صار شكل التفاهمات هو البدء في التنفيذ ثم الإعلان، تسهيلاً لحفظ ماء الوجه للمتراجعين عن سقوفهم العالية، وهذا هو حال الغرب في التفاوض مع إيران وحال تركيا مع روسيا.

بوتين حصل على ما يريد من أردوغان فمنحه التعويض المناسب.

تركيا تراوغ لكنها تعرف حدودها.

«توب نيوز»

أردوغان والتموضع مع روسيا

تفاهمات اقتصادية هائلة تبدأ بمفاعل نووي روسي، وخط أنابيب الغاز في البحر الأسود من روسيا إلى أوروبا، وتضمّ سنة سياحية بمليوني سائح، ورفع التجارة المتبادلة إلى مئة مليار دولار، بين روسيا وتركيا.

هكذا تبدو التفاهمات كما التفاهم الأميركي ـ الإيراني بدء التطبيق قبل الإعلان عن التفاهم، فيفك الغرب تجميد أرصدة إيران، ويقول سنواصل التفاوض لأنّ التفاهم لم يُنجز، ومن يموّل لخصمه مشاريعه في مرحلة المفاوضات؟

معلوم أنّ أصل الخلاف التركي ـ الروسي هو سورية، ومعلوم أنّ روسيا لا تموّل تركيا لتستقوي عليها، وقد أظهرت تركيا خبثاً في قضية أوكرانيا.

أردوغان حرص على القول إنّ الخلاف كبير حول سورية وكرّر المعزوفة.

بوتين قال تفاهمنا في العمق والخلاف يطال التفاصيل.

بوتين أشاد بالرئيس الأسد ونتائج الانتخابات الرئاسية كقاعدة للحلّ.

أردوغان تحدث عن منتدى حواري حول سورية لمواصلة البحث.

أردوغان يتموضع عند روسيا ويريد وقتاً وإطاراً مناسباً هو أصدقاء سورية الجدد الذي يضمّ الدول الخمس الكبرى وتركيا ومصر والسعودية وإيران.

التعليق السياسي

عن القدس وما حولها

د. هاني سليمان*

سنة 1967 دخل موشي ديان الى الضفة الغربية واصفاً انجازه بـ«النصر الإلهي».

ومنذ ذلك التاريخ تتعرّض مدينة القدس ومحيطها لبرنامج مدروس، من التقسيم والاستيطان والتهجير، الى القتل بدم بارد شنقاً أو حرقاً، بهدف إفراغ الأرض من أهلها.

لقد طُوّقت المدينة المقدسة بالعوازل، وأقيمت «الغيتوات» العنصرية التي جرى وصلها في ما بينها من خلال مصادرة أراضي المقدسيّين، وجرت الاتفاقات بين المستوطنين و«الحكومة» لإقامة مستوطنات جديدة، لا تبعد أكثر من مئات الأمتار من منزل الرئيس محمود عباس.

الهدف واضح وجليّ، يتمثل بتحويل الوقائع المادية على الأرض الى وقائع قانونية، تفرض في ما بعد على المجتمع الدولي في ظلّ العجز العربي والاسلامي المهين، بحيث لن يطول الزمن إلا وقد استفاق المسلمون والعرب، على كابوس تاريخي، يكمل ما بدأه المشروع الصهيوني منذ نهايات القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين مروراً بإنشاء الكيان الغاصب سنة 1948. أما العرب والمسلمون فمشغولون بمعارك جانبية، تستنزف طاقاتهم وثرواتهم وتدمّر معالم البنيان والاجتماع الذي تأسّس على مدى عقود من الزمن.

يروي الصحافي محمد حسنين هيكل، أنّ وزير الخارجية الأميركي الأسبق (اليهودي) هنري كيسنجر كان حين يلتقيه يقول له: «حدثني عن المستقبل لا عن الماضي، دعني من القومية العربية وهذه الشعارات الماضوية»، ويضيف كيسنجر سائلاً: «لماذا تتمسكون بمدينة القدس؟ نحن في أميركا نهدم مدناً أكبر من مدينة القدس ونبني أكبر منها، وإذا تخليتم عن القدس فنحن مستعدّون لأن نبني لكم مدينة أكبر منها في منطقة «أبو ديس» المجاورة لمدينة القدس.

يتبادر الى الذهن سؤال مركزي يقول: هل أنّ الادارة الأميركية بدعمها للكيان الصهيوني تتصرّف طائعة أو مختارة؟

تكمن الإجابة على هذا السؤال في الكتاب المتميّز الذي أصدره كلّ من د.ستيفن والت – عميد كلية كنيدي في جامعة هارفرد، – ود. جون ميرشايمر، – بروفسور العلوم السياسية في جامعة شيكاغو – بعنوان «اللوبي الاسرائيلي والسياسة الخارجية الأميركية»، هذا الكتاب يتحدث بمرارة عن سيطرة اللوبي «الاسرائيلي» على مفاصل القرار الخارجي الأميركي بحيث يعتبر فيه الكاتبان «انّ اسرائيل أصبحت عبئاً على أميركا يجب التخلص منه... من دون التخلي عن دولة إسرائيل، بوجودها وتفوّقها وديمومتها».

لقد روَّج الكاتبان لكتابهما على الغلاف بجملة تقول: «بعد المقالة التي هزت العالم بجرأتها»

يروي الكاتبان ص –11– انّ الردّ على المقالة جاء حاسباً للأنفاس، فبحلول تموز 2006 سجل موقع كلية كيندي 275 ألف قراءة أو تصفُّح للمقالة وتلقينا طلبات بترجمة المقالة أو إعادة طبعها، وولّدت المقالة كما هو متوقع، زوبعة نارية من الانتقادات من مجموعات نادرة وأفراد في «اللوبي»، ونُدّدت بنا «الرابطة المناهضة للتجريح» كما نُدّد بنا كتّاب مقالات الرأي في عدد من الجرائد، بوصفنا مُعادين للسامية.

يقول الكاتبان ص (26): «يصعب الحديث عن تأثير «اللوبي» في سياسة أميركا الخارجية، من دون اتهامك بمعاداة السامية، أو بأنك يهودي يكره نفسه».

ويضيف الكاتبان ص (95)... قائلَيْن: «ويعطي الردُّ على كتاب الرئيس الأسبق جيمي كارتر «السلام لا الفصل العنصري» مثالاً كاملاً على هذه الظاهرة، ففي حين يدافع كارتر «عن حق اسرائيل في الوجود في وسط آمن وسلمي»، وبرغم ذلك، وبسبب أنه أوحى انّ سياسات «إسرائيل» في الأراضي المحتلة تشبه نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا»، فقد شنَّ عدد من هذه المجموعات حملة تشنيع قبيحة ضدّه، واصفين إياه بانه معاد للسامية و«كاره لليهود»، بل انّ بعض النقاد اتهموه أيضاً بأنه متعاطف مع النازيين.

يروي الدكتور محمد ابراهيم كامل وزير خارجية مصر الأسبق أيام مفاوضات «كامب ديفيد» التي أدارها أنور السادات «بعظمة بالغة» كما يقول الكاتب ساخراً، انه خلال تفاوضه مع وزير خارجية «اسرائيل» في القدس آنذاك دخل عليهم مناحيم بيغن وخاطب وزير خارجيته قائلاً: «لماذا تضيعون وقتكم مع هؤلاء»؟ ثم التفت الى محمد ابراهيم كامل قائلاً له: «هل أنتم مجانين لتطالبوا بالضفة الغربية أرض آبائنا وأجدادنا؟ هل طلبنا اليكم يوماً أن تنسحبوا من القاهرة، وهل نحن مجانين حتى نقبل بمناقشة هذا الطلب».

انّ تخلي العرب والمسلمين عن فلسطين والقدس، وضع المقدسيين أمام مصيرهم، فامتشقوا أجسادهم غير هيابين بالموت، معلنين أنه بين الشهادة والموت البطيء قهراً أو في المنافي، فالشهادة أشرف وأنبل وأفعل.

لم تكن عملية غسان وعدي ابو جمل الأخيرة في القدس فعل يأس، أو إيذاناً بنهاية مرحلة، فالمقدسيون الذين استشعروا الخطر باكراً، قدّموا من التضحيات طوال عقود من الزمن ما يصحّ ان يكون نموذجاً للمقاومة بكلّ أشكالها، متوسّلين معادلة بسيطة تقول: «منا الصمود ومنكم الدعم».

اما «الأقصى» الذي أسرى الله بعبده اليه / والذي بارك حوله وفيه وحوله يقاتل المقدسيون / فهو طي النسيان من الآف «المجاهدين» الأجانب، الذين أضاعوا البوصلة غفلة أو الذين استُقدِموا لتحرير بيت المقدس، فإذا بهم في شوارع درعا وحمص والرقة وحلب وعرسال وطرابلس وصيدا وسائر أنحاء العراق... هذا الأقصى له ربّ يحميه.

تحدث «الاسرائيليون» في بدايات مشروعهم بكلّ وضوح وثقة على لسان سياسيين وبحاثة، ونخب فكرية وقادة ألوية عسكرية، وخبراء في الأمن الاستراتيجي.

تحدثوا في العلن وجاهروا بالفكرة، وحاربوا من أجلها.

فشلوا حيناً وانتصروا أحياناً، وجاءت حرب تموز فتحدثوا بكلّ وضوح وعدم ثقة.

تحدثوا عن أزمة وجودية أحدثتها هذه الحرب أو اية حرب أخرى قد تنشأ، وهم محقون بذلك.

ونتساءل اليوم عماذا يتحدثون تعليقاً على ما يجري في بلادنا من احتراب ومحاولة إلغاء وتهديم لكلّ مقوّمات العيش الواحد.

* رئيس لجنة المبادرة لكسر الحصار عن غزة

فرنسا وأميركا تكامل وتوزيع في الأدوار

■ راسم عبيدات ـ القدس المحتلة

أقرّ مجلس الجامعة العربية السبت الفائت في القاهرة خطة التحرك العربي من أجل عرض المشروع الفلسطيني على مجلس الأمن الدولي، ذلك المشروع الذي يطالب المجتمع الدولي بتحديد سقف زمني لإنهاء الاحتلال للأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، تنتهي مع نهاية عام 2016.

اميركا ستقف ضدّ هذا التحرك الفلسطيني، من خلال استخدام «الفيتو»، معتبرة ذلك خطوة أحادية من الجانب الفلسطيني، وبأنّ ذلك يعقد المفاوضات، تلك المفاوضات العبثية المستمرة منذ عشرين عاماً، والتي لم ينتج عنها سوى المزيد من الاستيطان وقضم الأرض الفلسطينية، واميركا المنحازة تماماً الى «اسرائيل»، والتي تشكل الدرع الواقي لها ضدّ أيّ قرارات او عقوبات قد تتخذ ضدها أو تفرض عليها بشأن جرائمها وإجراءاتها وممارساتها القمعية بحق الشعب الفلسطيني، وهي جرائم حرب موصوفة ومخالفة لكلّ الاتفاقيات الدولية، جنيف الرابعة واتفاقية لاهاي لعام 1907، جرائم الاستيطان والعقوبات الجماعية، هدم المنازل والطرد الجماعي للسكان وغيرها، هي لا تريد أن تمكن الطلب الفلسطيني من الوصول الى مرحلة التصويت، بل هي تمارس ضغوطا كبيرة وعمليات ابتزاز على الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي لحملها على رفض الطلب الفلسطيني، ولعل المناورة التي تمارسها مع فرنسا ودول الاتحاد الأوروبي تاتي في هذا الإطار والسياق، إطار تقاسم وتكامل وتوزيع الأدوار، حيث من المتوقع ان تطرح فرنسا باسم دول الاتحاد الأوروبي مبادرة جديدة تقوم على التسويف والمماطلة، والتي خبرناها جيداً من أميركا والغرب الاستعماري منذ نكبة شعبنا 1948 وحتى اللحظة الراهنة، مشاريع ومبادرات تسويف ومماطلة، جلّ أهدافها حماية امن «اسرائيل» وبقائها متفوّقة ومسيطرة على المنطقة، ومستمرة في احتلالها للأراضي العربية الفلسطينية، فأميركا والغرب يسعيان دائما من أجل الاستمرار في إدارة الأزمة وليس حلها، وحيث نشهد حالة من التململ والتمرّد الشعبي على اوروبا الرسمية التابعة والدائرة في الفلك الأميركي، من خلال إقدام العديد من البرلمانات الأوروبية الغربية بالاعتراف الرمزي بدولة فلسطين، وهذا يعني أنّ المواقف الشعبية والبرلمانية الأوروبية ضاقت ذرعاً بمواقف حكوماتها وانتقائيتها وازدواجيتها، في ما يتعلق بقرارات الشرعية الدولية، وهذا بات يشكل عاملا ضاغطا على الحكومات الأوروبية لكي تأخذ مواقف أكثر توازناً من الصراع العربي– «الإسرائيلي» والقضية الفلسطينية، من خلال الابتعاد وعدم التبعية للموقف الأميركي، وهذه المواقف لكي لا تتطور وتتصاعد نحو إلزام الحكومات الأوروبية بالاعتراف بالدولة الفلسطينية، نسّقت دول الاتحاد الأوروبي مواقفها مع اميركا، لكي تجهض الطلب الفلسطيني والمواقف الشعبية والبرلمانية الأوروبية، من خلال طرح مبادرة أوروبية تقدمها فرنسا إلى مجلس الأمن الدولي، تلك المبادرة أو المشروع الفرنسي، والذي عرضته فرنسا على الخارجية الروسية، والتي بدورها أبدت رفضها له، يرتكز على جملة من النقاط، مع الإشارة الى انّ هذا المشروع، أشار إليه وزير خارجية فرنسا لوران فابيوس في مجلس النواب خلال بحث مسألة الاعتراف بفلسطين، يرتكز على بعض الأسس، منها:

1 – الدعوة إلى استئناف المفاوضات الفلسطينية – «الاسرائيلية» على ان تستمرّ بين عام ونصف وعامين.

2 – تكون المفاوضات تحت الرعاية الأميركية الكاملة.

3 – تصبح القدس عاصمة للدولتين.

4 – في نهاية المفاوضات تقوم دولة فلسطينية ويتمّ الاعتراف بها، فوق حدود اراضي 1967، بعد اجراء «تبادل اراض متفق عليه»، وبما يضمن «المصالح الأمنية لإسرائيل».

هذا جوهر المشروع الفرنسي، الواضح انه سيقدم إلى مجلس الأمن الدولي كمشروع أوروبي بديل للمشروع الفلسطيني، وهذا المشروع التسويفي، أتى بعد فشل كيري في جولاته المكوكية، والمفاوضات التي ادارها لمدة تسعة شهور من أجل ان يحقق اختراق حتى ولو شكلي في ملف الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، ولكنه اصطدم برفض «إسرائيلي» مطلق لتقديم اي «تنازلات» ليس فقط لا تلامس الحدود الدنيا من الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران / 1967، او وقف وتجميد الاستيطان، بل ما اتفق عليه من إطلاق سراح أسرى ما قبل اوسلو (104)، لم تلتزم به «اسرائيل» ولم تنفذه، وما حصل لاحقاً من توقف لتلك المفاوضات، قاد الى وصول الطرف الفلسطيني، بأنه لا جدوى من الاستمرار في نفس الحلقة المفرغة.

المشروع الفرنسي يريد منا أن نستمرّ في تجريب المجرّب، بأن تكون المفاوضات تحت الرعاية الأميركية الكاملة، وتغيب الرعاية العربية والدولية، وكأنّ هذه الرعاية الأميركية، أثمرت شيئاً، فهي كانت فقط ترى الأمور بالمنظار «الإسرائيلي»، وأحياناً كانت اكثر تشدّداً وتطرّفاً من الموقف «الإسرائيلي» نفسه، في ما يتعلق بحقوقنا الوطنية.

وفي نظرة فاحصة للمشروع الفرنسي، فإنه لا يتطرق الى توحش وتغوّل الاستيطان، وسياسة العقوبات الجماعية، هدم منازل المقدسيين، تهويد القدس، محاولات التقسيم الزماني والمكاني للأقصى، طرد وترحيل وتهجير جماعي... الخ، وفي الحديث عن الفترة الزمنية، فالمشروع الفرنسي، يتحدث عن فترة جديدة للمفاوضات، وليس عن فترة تلزم «اسرائيل» بإنهاء الاحتلال، وبما انه لا يجري الحديث عن عقوبات وخطوات إلزاميه في حالة فشل المفاوضات، فهذا يعني أننا سنعاود الدوران من جديد في نفس الحلقة المفرغة، ولكن بخسارة وضرر اكبر على قضيتنا وحقوقنا ومشروعنا الوطني.

فرنسا والغرب الاستعماري وأميركا لا يقدمون مبادرات للحلّ، بل هي استمرار لعمليات الخداع والتسويف والمماطلة، التي تمارَس علينا كعرب وفلسطينيين، منذ نكبة شعبنا وحتى وقتنا الراهن، مشروع هنا ومبادرة هناك، وخطة وخطة بديلة، ونحن نجري خلف السراب، ونتصارع ونختلف في ما بيننا، بأن نعطي فرصة لهذا المشروع او ذاك، والقول لنا إنّ علينا ان نكون عقلانيين وحكماء، وان نبتعد عن المقاومة، فيما البلاد ضاعت والأرض هُوّدت، والحديث الآن عن «يهودية الدولة»، وبما يعني نكبة جديدة لشعبنا الفلسطيني، وفرنسا بمشروعها تريد محاصرة وإجهاض الحالة الشعبية الأوروبية المتعاطفة مع شعبنا الفلسطيني، وان تخرج الاحتلال من عزلته الدولية المتنامية على خلفية جرائمه وممارساته العنصرية والقمعية بحق شعبنا، ولذلك يجب عدم الالتفات الى تلك المبادرة او التعاطي معها، وعلينا السير نحو استكمال عضويتنا في المؤسسات الدولية، وفي مقدمتها التصديق على ميثاق روما والانضمام الى محكمة الجنايات الدولية، وعدم الرهان على مجلس الأمن الدولي، فالطريق ستكون صعبة ومغلقة فأميركا وأوروبا الغربية ضدّ الطلب الفلسطيني، علينا ان نختصر الوقت ونستغلّه، فالزمن لمصلحتنا والقيادة عليها ان تغادر خانة الحسابات الضيقة والخوف على مصالحها، وتلك الحسابات التي تدفعها للعيش في كابوس الخوف من اميركا والغرب الاستعماري، عليها أن تقود المشهد العربي للمشروع الوطني الفلسطيني، لا أن تتكئ على المواقف العربية، وان لا تستمرّ في الدوران في الحلقة المفرغة والرهانات الخاطئة والخاسرة، فلماذا الإصرار على إضاعة الوقت الوطني الفلسطيني في البحث عن مجهول سياسي، والأمور بذلك الوضوح لمن يقرأ ويتفحص جيداً...!

Quds.45@gmail.com

اللقاء - الاتفاق المستحيل... المقاومة إرهاب! الإرهاب مقاومة!

■ محمد ح. الحاج

مطلع الثمانينات، يوم ارتكبت عملاء الاستخبارات الغربية وعصابات «الإخوان» مجازرهم في حلب ودمشق وغيرها من مدن سورية، يوم استهدفوا الأحياء الآمنة وحافلات النقل العام بين المحافظات، قال الجميع: هو الإرهاب، وصمت العالم...! ويوم تصدّى رجال المقاومة اللبنانية لقوات العدو الصهيوني على الأرض اللبنانية... ارتفعت عقيرة الإعلام الغربي بصوت عال: هذا إرهاب، لأنّ المستهدف هو قواهم التي جاءت لتثبيت أقدام العدو الصهيوني وشدّ أزره وفرض اتفاقيات الإذلال على المنطقة.

هكذا بدأت لعبة التناقضات والتسميات، وبما أنّ المقاومة مشروعة في وجه الاحتلال بموجب القانون الدولي وشرعة الأمم المتحدة، فقد كانت المبادرة السورية بالدعوة إلى مؤتمر دولي لتعريف الإرهاب، وتمييز المقاومة المشروعة، واعتماد ذلك في التعامل الدولي، لكن الدعوة السورية ذهبت أدراج الرياح، فالتسميات لا تخدم مصالح الغرب عندما تجاري الحقيقة وتفصل ما بين مقاومة مشروعة وأعمال إرهابية فعلية، الغرب تجاهل الدعوة واستمرّ في توصيف ما يحصل طبقاً لمزاجيته ومصالحه ومعاييره المزدوجة.

أميركيون يهاجمون أهدافاً في اوكلاهوما، وبعدهم من جنسيات متعددة يهاجمون نيويورك وواشنطن... مواقع متعددة وبطائرات مدنية! فاستفاق العالم من ذهوله ليصرخ... الإرهاب يضرب مدن الغرب، محطات المترو، مراكز حكومية... لم نعارض الغرب في توصيفه، قلنا: نعم هو إرهاب، استهداف الأماكن العامة ووسائط النقل، والمدنيين، أعمال إرهابية يدينها العالم المتحضر، ووقف العالم إلى جانب الغرب المتوحش، داعماً، مستنكراً، مع أنّ هذا الغرب ذاته هو أول من «أبدع» في عمليات الإرهاب، وقام بتصديرها عبر العالم واستثمارها في خدمة مصالحه، لكنه المنطق يفرض نفسه، لا بدّ أن نكون صادقين مع أنفسنا فما نراه إرهاباً على أرضنا، لا شك هو إرهاب على أرض الآخرين، وإلا فإنّ نوعاً من الانفصام الشخصي قد يكون أصابنا، أو أننا نكيل مثلهم بمكيالين، وقد يكون الهدف من علانية موقفنا من الإرهاب هو وضع الكرة في مرمى الآخر، إلا أن يكون براغماتياً بما يكفي لتجاوز أخلاقيات التعامل والاستمرار في القول إنّ عمليات الإرهاب المماثل على أراضينا هي «نضال مشروع» لأنها في خدمة مصالحه.

قبل أيام، انعقد في العاصمة السورية دمشق مؤتمر للبحث في مكافحة الإرهاب، على مدى يومين متتاليين، تمثلت فيه حوالى خمس وعشرين دولة، أغلبها بشكل غير رسمي، إذ اقتصر الحضور على ناشطين سياسيين أو إعلاميين من دول كالولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وبلجيكا وغيرهم، كما حضره ممثلون عن دول عربية وأفريقية وآسيوية واوروبية شرقية ومن دول أميركا اللاتينية... وتعهّد الحضور غير الرسمي بنقل الحقائق، وربما التوصيات إلى مجتمعات بلادهم عبر وسائل الإعلام التي يمثلها هؤلاء الناشطون، دون الأمل بأن تتبنى دولهم حقيقة التوصيف الفعلي للإرهاب، أو ضرورة اتخاذ موقف دولي موحد من هذه الظاهرة التي أصبحت تؤرق العالم كله وتنتشر بسرعة حريق يوم صيفي مع رياح ناشطة ولا تتوفر وسائل الإطفاء اللازمة، أو أنّ الإطفائي لا رغبة لديه، فهو يتفرّج كون الحريق بعيداً عن حقوله أو مصالحه... اليوم لا استثناء ولا يمكن لأحد القول إنّ ما يحصل لا يعنيني!

إرهاب دولي يستهدف الدولة السورية، أرضاً ومؤسسات وشعب، لم يستثنِ المدارس حتى الأطفال ورياضهم وصولاً إلى المعاهد والجامعات، إرهاب في العراق، ولبنان، وفلسطين، ومصر واليمن... تساهم فيه وتدعمه دول معروفة لا تخفي ولا تداور في مواقفها وتعتبر ما يحصل حرباً أهلية، وبعضها يقول: جهاد لنصرة الحق...! ويمكن لأيّ كان أن يوصّفها بالطريقة التي تحلو له وتخدم مصالحه، لكن أحداً في العالم لا يستطيع إقناع طفل سوري أو عراقي واحد بأنّ ما يحصل ليس إرهاباً بكل معنى الكلمة، فالثورات تنبع من الداخل ولا تكون مستوردة أدواتها ولا أهدافها، والثورات تكون ضدّ دخيل أو محتلّ، المقاتلون على الأرض السورية – العراقية غرباء، دخلاء، لا تربطهم بالشعب سورية والعراق أية رابطة حقيقية، فتحت لهم دول الجوار حدودها وسهّلت لهم العبور مع العتاد وأمّنت لهم خطوط الإمداد، ومراكز التدريب، وفي التوصيف القانوني الدولي – إذا تمّ تطبيقه – هذه دول داعمة وراعية للإرهاب، وما ينطبق عليها لا ينطبق على دول تدعم شعباً يقاتل دفاعاً عن أرضه ووجوده كالفلسطينيين، أو اللبنانيين في مقاومتهم للاحتلال الصهيوني، أو مقاومة العراقيين للاحتلال الأميركي. مَن يقاتل المحتلّ ليس إرهابياً، ولا مخرّباً، الإرهابي هو مَن يدخل بيت الآخر لينهبه أو يحتله ويطرد أهله، المخرّب هو من يستهدف الأموال العامة لشعب، لمنشآته الحيوية، لمؤسسات النقل، لخطوط المواصلات والسكك، لوسائل النقل العامة، لمحطات المياه والكهرباء، فهل بقي من كلّ هذه المنشآت ما لم يستهدفه الإرهاب على الأرض السورية والعراقية خدمة لمشاريع الغرب في تدمير البنى التحتية وإنهاك الاقتصاد الوطني الذي كان متماسكاً، بل متفوّقاً على اقتصاد المنطقة المشرقية كلها، وهل ما يحصل لا يخدم العدو قبل أيّ مستفيد آخر ممّن يتطلع إلى مشاريع إعادة الإعمار وفتح أسواق جديدة، ونهب ثروات كانت لترفع من شأن المواطن في المنطقة بشكل عام والمواطن السوري على وجه الخصوص.

هل تستطيع المؤتمرات المحلية، كمؤتمر دمشق، أن تغيّر في مواقف دول الغرب؟ ربما تسجل كسباً جزئياً على ساحة الرأي العام العالمي، وبالقدر الذي تحتمله الصحافة المملوكة لاحتكارات الصهيو – ماسونية، عدا ما رحم ربي، وهي الموجهة على مدى سنوات في أكبر عملية غسل دماغ لهذا الرأي العام، والهدف شيطنة الدولة السورية واعتبارها فاقدة للشرعية الشعبية وذلك مغاير للحقيقة، إنما الشرعية المقصودة هي الشرعية الممنوحة من قوى الشرّ المتحكمة بمصائر أغلب الدول، وقد أثبتت قدرتها على الإضرار بدول كبرى لمجرّد اتخاذها مواقف تناصر العدالة وتكشف الحقيقة وتقف ضدّ الظلم والتخريب الحاصل على ساحة العالم.

لن تبدّل دول الغرب وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية من مواقفها الراسخة – المحكومة بمصالح محدّدة، ولن تبدّل من توصيفاتها أو قوائم وزارة خارجيتها، فالمقاومة في كلّ مكان من العالم هي إرهاب لأنها تقف في وجه المصالح الصهيو – ماسونية المتحكمة بمفاصل الإدارة والقرار الأميركيين وبالتالي بحلف «الناتو» ودوله والدول التابعة... ولن تتبدّل قناعاتنا واعتبارنا في أنّ مَن يقف في وجه الإرهاب الصهيو – ماسوني، الأميركي والغربي هو مقاوم بطل، وأنّ من يقف ضدّ هذا المقاوم ومن يدعمه وما يمثله إنما هو الإرهابي والخائن والعميل ولو أعطته كلّ جمهوريات وممالك الغرب أرفع ما لديها من أوسمة وألقاب، وأطلقت عليه أفضل النعوت والتسميات.

للغرب توصيفه الذي يخدم مصالحه بعيداً عن المنطق والأخلاق، ولنا قناعاتنا، فلنترك لهذا الغرب أن يتذوّق المزيد من طعم الإرهاب والتخريب، ثم ليصرخ بعدها داعياً إلى مؤتمر يعرّف الإرهاب... على أن لا نستجيب من الدعوة الأولى... قليلاً من الرزانة أيها العالم الثالث!

اللقاء... مستحيل، الاتفاق... مستحيل.